الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الخليجية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 8-10 ديسمبر 2014

HC059-C2-R059

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم.....7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....13

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....21

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....29

6. الاستنتاج.....35

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2016

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم الى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

1.2 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في الجامعة الخليجية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في كلية العلوم الإدارية والمالية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 8–10 ديسمبر 2014؛ لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية، برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال؛ برنامج بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية؛ وبرنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والملاحق التي قدمتها الجامعة الخليجية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الخليجية في 12 مايو 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم الإدارية والمالية إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال ديسمبر 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الخليجية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 24 يوليو 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات، وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال المحاسبة والنظم المالية، والإدارة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من خمسة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الخليجية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك بأن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الخليجية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الجامعة الخليجية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الخليجية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية بهذا الخصوص.

1.3 نبذة عامة حول كلية العلوم الإدارية والمالية

تأسست كلية العلوم الإدارية والمالية للجامعة الخليجية في عام 2003، وهي تهدف لإعداد قدرات بشرية تنافسية لقيادة مؤسسات القطاعين العام والخاص في مملكة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات الإدارية، والمحاسبية، والإعلامية. وتشمل الكلية حاليًا ثلاثة أقسام وهي: قسم العلوم الإدارية، والمحاسبة والنظم المالية، والإعلام والعلاقات العامة، كما تقدم أربعة برامج دراسات أولية وهي: بكالوريوس في إدارة الأعمال، وبكالوريوس في إدارة الموارد البشرية،

وبكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية، وبكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة. ويعمل في الكلية (15) عضو هيئة تدريس بدوام كامل، و(4) بدوام جزئي. كما بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في برامج الكلية (131) طالبًا في وقت الزيارة الميدانية.

1.4 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية

تم فتح باب الالتحاق ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية في كلية العلوم الإدارية والمالية في الجامعة الخليجية في العام الأكاديمي 2002–2003. ويسعى البرنامج إلى تغطية الجانبين الأكاديمي والمهني لمهنة المحاسبة بصورة تتفاعل مع البيئة التي يعمل فيها خريجو البرنامج. والبرنامج وإن كان نظريًّا متاحًا باللغتين الإنجليزية والعربية، لكنه فعليًّا يقدم باللغة العربية فقط. وقد قام مجلس التعليم العالي بإيقاف القبول في البرنامج في العام الأكاديمي 2009–2010، ثم أعيد فتح باب القبول فيه في الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2010–2011، كما أوقف مرةً أخرى في العام الأكاديمي 2011–2012، إلا أنه قد أُعيد فتح باب القبول فيه مرةً أخرى في العام الأكاديمي 2012–2013، وحتى وقت هذه المراجعة. وكان إجمالي عدد الطلبة المسجلين في البرنامج وقت الزيارة هو (31) طالبًا. ويعتمد قسم المحاسبة والنظم المالية على أربعة أعضاء هيئة تدريس خصصوا 100% من وقتهم للبرنامج، إضافة إلى (18) عضو هيئة تدريس يعملون بمعدل وقت قدرت نسبته بـ 20%.

1.5 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

2.1 لدى كلية العلوم الإدارية رسالة مرتبطة برسالة الجامعة، تم ترجمتها لرسالة للقسم، وهي متصلة بدورها برسالة الكلية. كما يوجد إطار واضح للتخطيط الأكاديمي للبرنامج يظهر أهدافًا واضحةً تبين الغرض العام لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية، وكذلك ارتباطه برسالة الجامعة والكلية وأهدافها الاستراتيجية. حيث جاء في رسالة الجامعة التركيز على "تنمية بيئة للتطوير المستمر، والتفكير التحليلي، وتشجيع البحث، والتعلم مدى الحياة؛ للمساهمة في خدمة المجتمع". كما تبين من خلال الزيارة الميدانية إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهداف البرنامج، والقسم ورسالتي الكلية والجامعة. وتقدر لجنة المراجعة وجود أهداف واضحة ومناسبة للبرنامج تتفق مع رسالة القسم والكلية.

2.2 يتكون برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية وهي موزعة على ثمانية فصول دراسية موزعة على (118) ساعة معتمدة للمقررات الإجبارية، و(12) ساعة معتمدة للمقررات الاختيارية. وقد وجدت لجنة المراجعة أن هذه المقررات تغطي بشكل عام الجوانب المطلوبة لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية. غير أن لجنة المراجعة ترى أن البرنامج يمكن أن يستفيد من إضافة مقرر عن الإدارة الاستراتيجية، والذي يعتبر من المقررات المهمة في كل الاختصاصات ذات العلاقة بمجال الإدارة. وتجد لجنة المراجعة أن العبء الدراسي للطلبة مناسبٌ؛ إذ حدد عدد الساعات المعتمدة التي يدرسها الطالب بحد أدنى (12) ساعة، وحد أقصى (19) ساعة في الفصل الدراسي الواحد. ويتم التأكد من ملاءمة العبء الدراسي لقدرات الطالب عن طريق المرشد الأكاديمي، ويتوافق هذا العبء مع ما هو متعارف عليه في برامج مماثلة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن إدارة البرنامج قامت بمراجعة المناهج والساعات المعتمدة لكل مقرر؛ مما أدى إلى تحسينات فيما يتعلق بعدد الساعات، أو المواد المدرجة والأهداف المنشودة. فقد تمت مراجعة هيكلية البرنامج، والتي نتج عنها دمج بعض المقررات مثل دمج مقرر (اقتصاد جزئي 1)، و(اقتصاد جزئي 2) في مقرر واحد (اقتصاد جزئي)، ومقرر (اقتصاد كلي1)، و(اقتصاد كلي 2) في مقرر واحد هو (اقتصاد كلي)، و(تقارير مالية 1 و2) في مقرر واحد هو (تقارير مالية) و(إدارة مالية 1

و2) في مقرر واحد هو (إدارة مالية)، وإضافة مقررات جديدة مثل (النظرية المحاسبية)، و(المحاسبة الدولية)، و(التمويل الدولي)، و(المحاسبة الإسلامية)، و(نقود وبنوك)، ومقرر (مشروع تخرج)، وذلك في نطاق مراجعة المقررات وتحسين البرنامج وهيكلته. وخلال الزيارة الميدانية اجتمعت اللجنة مع إدارة القسم وأعضاء هيئة التدريس الذين قدموا تفسيرًا واضحًا عن التحسينات التي تم إدراجها وأسباب قيامهم بذلك. وقد تأكد ذلك خلال مقابلة الطلبة والخريجين. كما اتضح من خلال الزيارة أنَّ من الشروط الأساسية –التي تضمن تقدم الطالب وحسن تحصيله من مستوى لآخر–التدرجَ الموجودَ في المقررات المعروضة حسب تقدم الطالب في برنامجه الدراسي، إضافة إلى وجود متطلبات مسبقة مناسبة بشكل عام للمقررات الدراسية؛ مما يتيح تقدمًا سلسًا من مستوى لآخر، وتراكمًا للمعارف والمهارات التي يتم اكتسابها. وقد أكدت المقابلات التي أجريت خلال الزيارة الميدانية أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة راضون عن المناهج الدراسية وعبء العمل. وعليه تقدر اللجنة أن البرنامج يغطي بشكل عام جوانب معرفية نظرية وتطبيقية، ومهارات خاصة بالتخصص، وأخرى عامة، ويحقق تسلسلا منطقيا للمقررات الدراسية عبر السنوات الدراسية.

2.3 يتم توثيق المقررات ومحتوياتها في ملفات خصصت لهذا الغرض؛ يعدها عضو هيئة تدريس المقرر، كما يوجد توصيف لكل مقرر يحتوي على أهدافه، ومخرجاته، والطرق المعتمدة في تقييمه. كما وجدت اللجنة أدلة تشير إلى أن القسم شكل لجنة لمراجعة البرنامج والمقررات الدراسية؛ للتأكد من مدى استيفائها للقواعد والمعايير المتصلة بمجال التخصص، واستحقاقه للدرجة من حيث العمق والاتساع وارتباطها بالتخصص، والإشارة إلى الممارسات المهنية الحالية والحديثة، وعدم إغفال نتائج الأبحاث المنشورة. وقد قامت لجنة المراجعة بالاطلاع على توصيفات المقررات، وملفات المقررات للعامين الأكاديميين 2012 – 2014. وقد لاحظت اللجنة أنها تتسق مع متطلبات البرامج بشكل عام من حيث العمق والتنوع. إلا أن اللجنة لاحظت أن توصيفَ المقررات معدٌّ بقوالب مسبقة قد تُحدُّ من المرونة اللازمة التي يحتاجها عضو هيئة تدريس المقرر لإدخال تعديلات يراها واجبة؛ لتحديث محتوى المقرر وطريقة تقديمه، وعليه تنصح اللجنة الكلية إعطاء مساحة من المرونة لعضو هيئة التدريس؛ لتحديث محتوى المقرر بما ينسجم مع التطورات المرتبطة بالتخصص. كما لاحظت لجنة المراجعة الحاجة إلى إعطاء أهمية أكبر للجانب التطبيقي، خاصة في توصيف المقررات المتقدمة. وعليه توصي اللجنة الكلية بمراجعة محتويات المقررات الدراسية المتقدمة والمتخصصة؛ لإثراء الجانب التطبيقي لهذه المقررات.

2.4 توجد مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج تشمل المعرفة والفهم، ومهارات البرنامج المتخصصة، ومهارات التفكير، والمهارات الأخرى، والتي تمَّ توثيقها في توصيف البرنامج. كما ورد في تقرير التقييم الذاتي أن هناك "عملية مراجعة دورية تتم للمخرجات التعلمية المطلوبة للبرنامج". وقد اطلعت اللجنة من خلال مراجعة ملفات البرنامج للعام الأكاديمي 2012–2013، ومقارنتها مع ملفات توفرت في الزيارة الميدانية للعام الأكاديمي 2013–2014، أنه بالفعل تمت المراجعة، واتخاذ إجراءات بناء عليها. درست لجنة المراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ولاحظت، مع التقدير، أنها بشكل عام متناسبة مع أهداف البرنامج، كما أنها تتسق مع البرامج المماثلة، وتستجيب للمعايير المعتمدة في هذا المجال.

2.5 توجد مخرجات تعلم مطلوبة لكل مقرر، تم توثيقها في توصيفات المقررات الدراسية، كما يتم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بتلك المطلوبة على مستوى البرنامج، وذلك من خلال خارطة المهارات للخطة التدريسية. كما قامت لجنة المراجعة بدراسة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ولاحظت أنها في غالبيتها مناسبة ومتسقة مع مستوى كل مقرر من المقررات ومحتواه. غير أن مخرجات التعلم المطلوبة في القليل من المقررات تحتاج إلى مراجعة، على سبيل المثال المخرج "B–5" في مقرر المحاسبة الدولية يقضي بإعداد الطالب للقوائم المالية، في حين أن ما يقوم به الطالب، حسب توصيف المقرر، يقتصر على التحليل ولا يشمل إعداد القوائم. كما لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة لمقرر اللغة الإنجليزية لإدارة الأعمال (ENG216) محصورة في الفئتين "مهارات التفكير" و"المهارات الأخرى". ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات؛ للتأكد من أنها جميعًا متسقة مع محتويات المقرر.

2.6 يتضمن البرنامج مقررًا للتدريب العملي بواقع ثلاث ساعات معتمدة، والذي يتيح فرصة للطالب أن يطبق فيه المعرفة النظرية في واقع عملي متصل بالتخصص، وذلك بعد أن ينهي الطالب 60% من مجموع متطلبات البرنامج، حيث يتطلب أن يجتاز الطالب (200) ساعة تدريب فعلية، ويتم تقييم أداء الطالب استنادًا إلى تقييم المشرف الميداني والمشرف الأكاديمي، إلا أن دور المرشد الأكاديمي المحدد في هذه الإجراءات يقتصر على تقييم التقرير النهائي للطالب، ولا تنص سياسة التدريب العملي صراحة على الإشراف العملي ما عدا دوام عملية التواصل بين الطالب والمشرف الأكاديمي كما تنص عليه "إرشادات للطالب المتدرب"، الملحقة بسياسة التدريب العملي. كما لا

تنص سياسة التدريب العملي على قيام المشرف الأكاديمي بزيارة الطالب المتدرب أثناء فترة التدريب، وبالاتصال المباشر بالمشرف العملي. لاحظت لجنة المراجعة تضمين مقرر التدريب العملي في خارطة المهارات، غير أن اللجنة لم تجد توصيفًا شاملًا لمقرر التدريب العملي يشمل مخرجات تعلم مطلوبة للمقرر وطرق قياسها. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتطوير توصيف دقيق لمقرر التدريب العملي، يحدد فيه مخرجات تعلم مطلوبة للتدريب، وطرقًا لتقييم مدى اكتساب الطالب المتدرب لمخرجات التعلم المطلوبة أثناء عملية التدريب.

2.7 يتضمن دليل العمل التدريسي سياسات التعليم والتعلم للجامعة، والأهداف التي يرجى تحققها في الفترة من 2011 إلى 2015، والتي تشير إلى اعتماد طرق مختلفة للتعليم والتعلم. ومن خلال الاطلاع على ملفات المقررات، لاحظت اللجنة، مع التقدير، أن توصيفات المقررات بشكل عام تشتمل على طرق التعليم والتعلم التي تتنوع حسب طبيعة المقرر، ومستوى المقررات والمخرجات التعلمية المطلوبة. وقد تم التأكد من ذلك خلال المقابلات التي أجريت مع طلبة وخريجي البرنامج. كما علمت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتكليف الطلبة بأعمال جماعية وفردية وتطبيقات عملية؛ للتأكد من تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى جانب مقابلات اللجنة لأعضاء هيئة التدريس إلى تشجيع التعليم الذاتي كذلك، حيث يستخدم التعليم الإلكتروني بوصفه أداةً لدعم العملية التعليمية في الجامعة الخليجية من خلال نظام (Moodle)، وهي خطوة ترى لجنة المراجعة أنها بحاجة إلى دعم أكبر؛ للاستفادة منها بصورة أكثر فاعلية في عملية التعليم والتعلم.

2.8 توجد سياسة وإجراءات موثقة ومطبقة حول تقييم أعضاء هيئة التدريس لإنجازات الطلبة؛ تتضمن معايير للدرجات، والتي من شأنها ضمان تحقق العدالة. وتنص سياسة التقييم على تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة السريعة لامتحان منتصف الفصل الدراسي. وقد تأكدت لجنة المراجعة من خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واطلاعها على ملفات المقررات الدراسية، وأوراق الامتحانات توفر التغذية الراجعة في أغلب أعمال الطلبة، مع وجود بعض الاستثناءات التي لابد من تلافيها. وعليه تنصح اللجنة الكلية بالتأكد من توفير التغذية الراجعة والمكتوبة في كل أعمال الطلبة وخاصة المشروعات البحثية. وتُدار امتحانات المنتصف، والامتحان النهائي من قبل لجنة مركزية في الجامعة الخليجية باستعمال آليات لضمان العدالة، مثل إخفاء اسم الممتحن. وتوجد هذه الإجراءات

في دليل العمل التدريسي، كما توجد آلية مطبقة للتظلم؛ اتضح من خلال مقابلات الطلبة درايتهم بالإجراءات المتبعة حيالها. من ناحية أخرى علمت اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن مدرسي المقررات يعتمدون على تقييم مدى استيعاب الطالب لما كُتِبَ في هذه البحوث، واستعمال برمجيات خاصة؛ للتأكد من خلو ما يُقدَّمُ من أبحاثٍ من الانتحال. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات واضحة للتقييم، وهي معروفة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن جميع المقررات تتبع نفس توزيع الدرجات على النحو التالي: 10% للنشاط الصفي، و10% للواجبات الدراسية، و10% للامتحانات القصيرة، و30% لامتحان المنتصف، و40% للامتحان النهائي. وترى لجنة المراجعة أنه في أغلب البرامج الأكاديمية توجد مساحة من المرونة في توزيع درجات تقييم المقرر الدراسي بيد عضو هيئة التدريس، وذلك في حدود أهداف البرنامج. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة هذا التوزيع في التقييم ليتناسب مع المقرر الدراسي وما يحتويه من مخرجات تعلم مطلوبة، ومراعاة إعطاء حرية أكبر لأعضاء هيئة التدريس في عملية تقييم الطلبة.

2.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد أهداف واضحة ومناسبة للبرنامج تتفق مع رسالة القسم والكلية.
- يغطي البرنامج بشكل عام جوانب معرفية نظرية وتطبيقية، ومهارات خاصة بالتخصص وأخرى عامة، ويحقق تسلسلًا منطقيًّا للمقررات الدراسية عبر السنوات الدراسية.
- توجد مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج، وهي متناسبة مع أهداف البرنامج كما أنها تتسق مع البرامج المماثلة، وتستجيب للمعايير المعتمدة في هذا المجال.
- يتم استخدام طرق تعليم وتعلم مختلفة، والتي تتنوع بما يتناسب وطبيعة ومستوى المقرر.
- توجد سياسات وإجراءات واضحة للتقييم، وهي معروفة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

2.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة محتويات المقررات الدراسية المتقدمة والمتخصصة لإثراء الجانب التطبيقي لهذه المقررات
- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ للتأكد من أنها جميعًا متسقة مع محتويات المقرر
- تطوير توصيف دقيق لمقرر التدريب العملي، يحدد فيه مخرجات تعلم مطلوبة للتدريب، وطرقًا لتقييم مدى اكتساب الطالب المتدرب لمخرجات التعلم المطلوبة أثناء عملية التدريب.
- مراجعة سياسة توزيع الدرجات في التقييم ليتناسب التوزيع مع توصيف المقرر الدراسي ومستواه، وما يحتويه من مخرجات تعلم مطلوبة.

2.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

3.1 تحكم عملية القبول في البرنامج السياسة العامة للقبول في الجامعة الخليجية، حيث تم خفض معدل القبول في جميع برامج البكالوريوس بالجامعة من 70% إلى 60% في معدل الثانوية العامة. أما الطلبة المتقدمون بمعدلات أقل من 60% في معدل الثانوية العامة، فيتم قبولهم أيضًا، ولكن بعد اجتيازهم للبرنامج التمهيدي. ووضحت إدارة البرنامج أن ذلك لاستقطاب الطلبة الجدد، وتلافيا لانخفاض عدد المسجلين؛ نظرًا لتعليق القبول في برامج الكلية ما بين 2009 إلى 2011. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن سياسة القبول، وإن كانت تتوافق مع متطلبات مجلس التعليم العالي، فهي مفتوحة بمعنى أن كل من يتقدم للجامعة يقبل، إما في برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية مباشرة أو في البرنامج التمهيدي، والذي يتعارض مع هدف الكلية في اجتذاب طلبة مميزين. وعليه توصي لجنة المراجعة الكليةَ مراجعة سياسة القبول بما يتناسب مع أهداف الكلية والقسم، والتأكد من كون شروط القبول تناسب احتياجات البرنامج.

3.2 توضح كشوف القبول التي قدمت مع الأدلة الإضافية أن معدلات القبول تتراوح بين المتدني منها في معدل الخمسينيات، وقلة من المعدلات المرتفعة فوق الثمانينيات. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج للفصل الثاني من العام الأكاديمي 2012–2013، (47) طالبًا غالبيتهم من دول مجلس التعاون الخليجي. وتظهر كشوف الدرجات للطلبة المقبولين في البرنامج التمهيدي أن الذين تمَّ قبولهم بأقل من 60% لا يتمكنون في أغلب الأحوال من تحسين مستوياتهم، حيث يظلون ضمن الطلبة المتعثرين أكاديميًّا لفترة طويلة. كما تظهر نتائج تحليل اختبار تحديد المستوى الذي تم على مستوى الكلية في مايو 2014، أن الطلبة الذين حصلوا على أقل من 65% في اختبار تحديد المستوى للحاسوب، وبالتالي درسوا المقرر التحضيري (GCIS5011) يتخلفون عن أقرانهم الذين لم يطالبوا بدراسة نفس المقرر أثناء دراسة المقرر الإجباري في البرنامج، وذلك بفرق شاسع 63% مقابل 37%. وتختلف النتائج بالنسبة لمادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية، حيث يتساوى الطلبة في مادة الرياضيات، فيما يتفوق الذين درسوا الإنجليزية في البرنامج التمهيدي على أقرانهم الذين توجهوا مباشرة إلى البرنامج. وهذا الأمر يطرح سؤالا عن مستوى اللغة الإنجليزية للطلبة المقبولين

مباشرة في البرنامج. وترى لجنة المراجعة أنه وإن كانت شروط القبول واضحة، وجب تغيير المعايير التي تسمح للطلبة بالانتقال من المرحلة التمهيدية إلى برنامج التخصص. كما توصي لجنة المراجعة الكليةَ بمراجعة الحد الأدنى المطلوب للغة الإنجليزية عند القبول، ومحتوى مقررات المرحلة التمهيدية؛ للتأكد من أن مخرجاتها تؤهل الطلبة للالتحاق بالبرنامج في مستوى يتناسب مع احتياجات البرنامج.

3.3 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود خطوط واضحة للمساءلة فيما يتعلق بإدارة البرنامج، حيث تبدأ عملية اتخاذ القرارات من مجلس القسم، وتنقل إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة لاعتمادها. كما يعتبر رئيس القسم، بالتنسيق مع منسق البرنامج، هو المسئول المباشر عن إدارة البرنامج، في حين يكون العميد مسئولا عن متابعة أداء رؤساء الأقسام وضمان فعالية إدارة العملية التعليمية بالكلية. وقد اتضح للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية أن اتباع التسلسل الإداري وما يتبعه مطبق في الواقع الإداري للقسم، مع شيء من المرونة؛ نتيجة صغر حجم المؤسسة. وهذا ما تؤكده التقارير ومحاضر الاجتماعات وطرق اتخاذ القرارات. وقد أسهم هذا التسلسل وصغر حجم المؤسسة وأعداد منتسبيها في انسياب العملية الإدارية، خاصة أن عددًا كبيرًا من الهيئة الأكاديمية لهم مهام إدارية وأكاديمية في نفس الوقت؛ مما يسهل فهم الإجراءات. وتقدر لجنة المراجعة التنظيم الإداري المتبع في تسيير شئون الكلية والبرامج وما يتبعه من تقييم ومساءلة.

3.4 تتوافق مؤهلات أعضاء هيئة التدريس بشكل إجمالي مع الأهداف والكفاءات المطلوبة لتدريس برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية. وقد تأكدت لجنة المراجعة من مستوى المؤهلات بالاطلاع على السير الذاتية لكافة أعضاء هيئة التدريس ووجدتها ملائمة لاحتياجات البرنامج. أما من ناحية العدد وعلى ضوء تقلص عدد الطلبة المسجلين في البرنامج فهناك عدد مناسب لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بأعداد الطلبة، حيث يساهم (22) عضو هيئة تدريس في تدريس البرنامج؛ إذ يكرس أربعة أعضاء هيئة تدريس 100% من وقتهم للبرنامج، والآخرون تقريبًا 20% من وقتهم. ومع الأخذ في الاعتبار أن أعضاء هيئة التدريس يساهمون في تدريس برامج أخرى، ترى لجنة المراجعة أن عددهم مناسبٌ لاحتياجات البرنامج. غير أنه عند دراسة النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، لاحظت اللجنة أن أغلبهم يضطلعون بأعباء تقترب من الحد الأقصى المنصوص عليه من مجلس التعليم العالي (5 مقررات دراسية)، وذلك نتيجة تشتت الطلبة بين

قاعات المحاضرات، وعلى مدى أيام الأسبوع، حيث يداوم بعض الطلبة في الصباح، وآخرون في المساء، ومجموعة ثالثة في إجازة نهاية الأسبوع، بالإضافة إلى المهام الأخرى الموكلة لأعضاء هيئة التدريس كالعمل في اللجان المشاركة في أنشطة على مستوى الكلية والجامعة، وبالتالي تقل فرصة إعطاء وقت أكبر للبحث العلمي، والتطوير الشخصي لأعضاء هيئة التدريس. وبالرغم من حرص الكلية على دعم البحث بتقديم منح لكل من ينشر بحثًا في مجلات علمية محكمة، يظلُّ المردود متواضعًا ومنحصرًا في قلة من أعضاء هيئة التدريس. وبالتالي توصي اللجنة الكلية بترشيد النصاب التدريسي؛ لإعطاء مزيد من الوقت لفرص البحث العلمي والتطوير الذاتي لأعضاء هيئة التدريس.

3.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن للجامعة إجراءات واضحة ومعتمدة في التوظيف؛ إذ يتم ذلك بالتشاور بين رئيس القسم والعميد ورئيس الجامعة وفقًا لتوصية من قِبَلِ لجنة مكونة من الطرفين الأوليْن، وعضو هيئة تدريس بالقسم. كما يوضع إعلان الوظيفة على موقع الجامعة الإلكتروني. كما تعتمد الجامعة في البحث عن أعضاء هيئة التدريس على توصيات شخصية، ممن يعرفون بعض المتقدمين لشغل الوظيفة دون الاعتماد على الإعلانات العامة. وبالتالي تنصح اللجنة الكلية بإعلان الوظائف الأكاديمية على نطاق أوسع كنشرها في المجلات المتخصصة؛ من أجل تحقيق المزيد من الشفافية والحصول على كفاءات متميزة ومتنوعة. وقد تسنى لأعضاء اللجنة الاطلاع على جداول تقييم المتقدمين مع المذكرات المصاحبة التي توصي بتوظيفهم أو عدمه. وثبت للجنة وجود إجراءات واضحة يتم تنفيذها بصفة متواصلة. كما يتم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس عن طريق رئيس القسم والطلبة الذين يقدمون تغذيتهم الراجعة حول جودة التدريس من خلال "استمارة تقييم مادة". ومن خلال المقابلات الميدانية، والأدلة المقدمة تأكدت لجنة المراجعة أن هذه الإجراءات مفهومة من الجميع، ويتم تنفيذها على أرض الواقع. كما درست لجنة المراجعة نسبة استبقاء أعضاء هيئة التدريس مقارنة بعدد الطلبة، ووجدت ذلك مناسبًا لوضع البرنامج الحالي. وتقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم يتم تنفيذها بشكل واضح ومتسق. كما توجد سياسة منصوص عليها لترقية أعضاء هيئة التدريس، حيث تشتمل على مجموعة من المعايير منها البحث العلمي وخدمة المجتمع، إضافة إلى عملية التعليم والتعلم، وقد تم وضع هذه السياسة من خلال الاستئناس بسياسة الترقية في جامعة محلية. غير أن هذه السياسة لم تُفَعَّل حتى تاريخ هذه الزيارة؛ وتشجع اللجنةُ الكليةَ على العمل بها.

3.6 تعتمد الجامعة الخليجية على نظام إلكتروني لإدارة السجل الأكاديمي والمعلومات الأكاديمية المسمى "آرمز" (Academic Record Management System–ARMS) تم تصميمه من قبل فني الجامعة، والذي تم عرضه على لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية. ويشتمل نظام "آرمز" على جميع المعلومات الأساسية للطلبة والعملية التعليمية بما يسمح بعمل تقارير مبرمجة تساهم في تحسين سير العمل الإداري، واتخاذ القرارات المناسبة. فضلا عن وجود كل البيانات التي يمكن أن يحتاجها أي عضو من أعضاء هيئة التدريس أو الإدارة، حيث يمكن للمرشد الأكاديمي الحصول على "نبذة" عن تقدم الطالب في المنهج الدراسي؛ مما يسهل عملية الإرشاد. كما لاحظت لجنة المراجعة أن نظام "آرمز" لا يشمل النظام المالي للجامعة، كما هي الحال بالنسبة لأغلب الأنظمة الشاملة، غير أن موظفي الجامعة المعنيين بذلك قد أكدوا للجنة المراجعة أن هناك آلية تسمح بنقل البيانات بين النظامين. وتقدر لجنة المراجعة هذا النظام؛ كونه يشمل ما تحتاجه الجامعة من تقارير تساهم في حسن الإدارة، واتخاذ القرارات المناسبة.

3.7 توجد آليات واضحة لضمان أمن وسلامة المعلومات الخاصة بالطلبة. وقد حصلت الجامعة على شهادة الأيزو 270001 لأمن نظام المعلومات لديها. كما أن الإجراءات المتبعة للامتحانات، ورصد الدرجات، وتعديلها، والتثبت من الوضع الأكاديمي للطلبة، ومن استيفاء شروط التخرج يوحي بثقة عالية في النتائج، وصعوبة التلاعب فيها وقد تم التأكد من هذا من خلال الجولة التفقدية ومقابلات اللجنة مع موظفي الجامعة المعنيين، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة. وتقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات واضحة لضمان أمن وسلامة المعلومات ودقة النتائج المترتبة على ذلك.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود مرافق مناسبة ومختبرات كافية ومتاحة لخدمة الطلبة. وقد قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية لمرافق الجامعة، ولاحظت أن هذه المرافق تبدو بصفة عامة ملائمة لاحتياجات البرنامج، وأعداد الطلبة المسجلين فيه. وتشمل هذه المرافق قاعات المحاضرات، ومختبرات الحاسوب والمكتبة. كما قامت لجنة المراجعة بزيارة مكتبة الجامعة، ولاحظت محدودية تنوع المراجع المتوفرة لبعض المواد، حيث إن معظمها كتب المقررات الدراسية (Textbooks)، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت عدم توفر المراجع المعتمدة في بعض المقررات المتقدمة في المحاسبة مثل مقرر (ACC480) على سبيل المثال لا الحصر، والتي لم تكن متوفرة عند الزيارة الميدانية للمكتبة. وتنصح لجنة المراجعة الكلية بضرورة توفير الكتب المعتمدة في نسخة واحدة على الأقل

تكون موجودة باستمرار في المكتبة. أما فيما يخص المصادر الإلكترونية فتتوفر ثلاث قواعد بيانات هي: قاعدة بيانات "آرادو" (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، وتشمل عددًا محدودًا من المراجع الإدارية، خاصة المتعلقة منها بالخدمة المدنية والقطاع الحكومي في العالم العربي، وقاعدة بيانات برشلونة والتي تحتوي على مراجع كثيرة في مجالات علمية مثل مجال المحاسبة والمال، وقاعدة بيانات "سبرنجر" (Springer) التي توفر مصادر عديدة من مجلات وكتب في مجال إدارة الأعمال. وترى لجنة المراجعة أن المراجع كافية من حيث توفير المتطلبات الأساسية للبرنامج، وتشجع الكليةَ على التوسع في توفير المراجع ومصادر التعلم المختلفة للبرنامج.

3.9 لاحظت لجنة المراجعة من خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، والاطلاع على الأدلة المساندة وجودَ نظام للتعليم الإلكتروني (Moodle)؛ يتم من خلاله متابعة استخدام بعض مصادر التعلم الإلكترونية في الجامعة إلا أنَّ تقرير التقييم الذاتي، أو المسئولين الذين تمت مقابلتهم لم يذكروا خلال زيارة المراجعة أي نظام شامل لمتابعة استعمال المصادر والمرافق التعليمية الأخرى التي توفرها الجامعة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ باعتماد نظام شامل لمتابعة وتقييم استخدام جميع مرافق ومصادر الجامعة التعليمية؛ لتقييم مدى الاستفادة منها.

3.10 توفر الجامعة الخليجية مجموعة من الإجراءات والخدمات لدعم الطلبة، حيث يتم تعيين مرشد أكاديمي لكل طالب؛ يقدِّم المساعدة المتواصلة والمطلوبة للطلبة فور قبولهم في البرنامج. كما يقوم موظفو الجامعة بتقديم الدعم للطلبة فيما يخص استخدام المكتبة، والمصادر الإلكترونية، والمعامل. ويقوم قسم التعليم الإلكتروني بتدريب الطلبة على استخدام نظام (Moodle). كما توجد عيادة طبية في الحرم الجامعي تقدم الإسعافات الأولية للطلبة والموظفين، وقد أشاد الطلبة الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية بمستوى الدعم والرعاية التي توفرها الجامعة لهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات يتم من خلالها تقديم دعم مناسب للطلبة.

3.11 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى مدى الاهتمام بالطلبة الجدد، من خلال قيام الجامعة بتقديم برامج تعريفية من خلال عمادة القبول والتسجيل وعميد شئون الطلبة؛ لتعريف الطلبة الجدد على لوائح الجامعة والمرافق؛ يتم من خلالها توزيع دليل الطالب ودليل الإرشاد الأكاديمي. كما يقوم رئيس الجامعة والعميد بلقاء الطلبة الجدد والرد على استفساراتهم. وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم

أثناء الزيارة الميدانية حصولهم على التوجيه المناسب، وتقديم ما يحتاجونه للتأقلم مع الحياة الجامعية. ويظهر هذا أيضا في الإجراءات المتبعة لتوجيه الطلبة المقبولين حديثًا، والمنصوص عليها في دليل الإجراءات للجامعة، والتي ثبت تنفيذها على أرض الواقع. كما يشمل هذا التوجيه الطلبة المحولين وهو الأمر الذي تم التأكد منه خلال المقابلات التي قامت بها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وتقدر لجنة المراجعة ترتيبات الجامعة؛ لتوجيه وإرشاد الطلبة الجدد والمحولين، والتي يتم تنفيذها بشكل فعال.

3.12 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى العناية والاهتمام بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والذي أكده موظفو الجامعة المعنيون، حيث يتم التعرف المبكر على هؤلاء الطلبة من خلال مركز التوجيه والإرشاد، ورصد التقدم الأكاديمي لهم. ونظرًا للعدد المحدود للطلبة، فإن معظم أعضاء هيئة التدريس وخاصة المرشد الأكاديمي على علم بالحالات التي تحتاج دعمًا. كما قد فحصت لجنة المراجعة الآليات المتبعة في هذا المجال، ونتائج الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ولاحظت أنه وعلى الرغم من وجود نظام إرشادي، ودعم مصحوب بإجراءات واضحة إلا أنه اتضح من خلال فحص كشوف الدرجات للطلبة المقبولين بنسب تنقص عن 60% أن عددًا من هؤلاء الطلبة يظل في قائمة المتعثرين أكاديميًّا أكثر من فصلين دراسيين. وقد أمكن التأكد من ذلك أثناء عرض نظام "آرمز"، حيث يُظهر تقرير الطلبة المتعثرين المدرج في قائمة التقارير التي يمكن استصدارها من النظام أنَّ القائمة شبه ثابتة وبنفس الطلبة لفصول متعددة. والذي يدل على عدم فاعلية الآليات المستخدمة، ولا يتوافق مع السياسات العامة للجامعة. وعليه توصي لجنة المراجعة الكليةَ بتوفير المساندة الفعالة للطلبة المتعثرين أكاديميًّا دون المساس باللوائح التي لا تسمح باستمرارهم وبقائهم في البرنامج لفترات أطول مما هو محدد في سياسات الجامعة.

3.13 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود بيئة تعليمية تؤدي إلى توسيع خبرات الطلبة وزيادة المعرفة، من خلال التعليم غير الرسمي، حيث أشار، إلى قيام طلبة البرنامج بزيارات إلى كبرى الشركات في البحرين، والمشاركة في يوم النتاج العملي الذي تنظمه الجامعة سنويًّا. إلا أنَّ تقلص عدد الطلبة في الجامعة بشكل عام قد أثر على المناخ التعليمي العام، فبدأت الحياة الجامعية للطالب والأنشطة تقل. فلم تلمس لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية للجامعة حياة جامعية منتعشة، ولم تلحظ أدلة توحي بوجود أنشطة طلابية متنوعة، حتى أن بعض الجداريات كانت قديمة جدًّا (موجودة

لأكثر من سنتين). وأثناء مقابلات الطلبة علمت لجنة المراجعة أن النوادي معلقة، والأنشطة غير مبرمجة ما عدا القليل منها كمشاركة فريق كرة القدم في دورة نظمتها جامعة خاصة بالبحرين. وتشجع لجنة المراجعة الكلية بالتفكير في صيغ أخرى؛ لخلق بيئة مساندة للتعلم خارج الصف في ضوء الأعداد المحدودة للطلبة.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- يوجد تنظيم إداري متبع لتسيير شئون الكلية والبرامج وما يتبعه من تقييم ومساءلة.
- تطبق إجراءات واضحة في تعيين أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم، تشتمل على تغذية راجعة من الطلبة، ويتم تنفيذ تلك الإجراءات بشكل واضح ومتسق.
- يوجد نظام لإدارة المعلومات (نظام "آرمز") تم تصميمه بشكل جيد، ويشتمل على ما تحتاجه الجامعة من تقارير تساهم في حسن الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة.
- توجد إجراءات واضحة لضمان أمن وسلامة المعلومات ودقة النتائج المترتبة على ذلك.
- يوجد دعم مناسب للطلبة فيما يتعلق باحتياجاتهم الأكاديمية والاجتماعية.
- هناك ترتيبات لتوجيه وإرشاد الطلبة الجدد والمحولين يتم تنفيذها بشكل فعال.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة سياسة القبول بما يتناسب مع أهداف الكلية، والتأكد من كون شروط القبول تناسب احتياجات البرنامج
- مراجعة الحد الأدنى المطلوب للغة الإنجليزية عند القبول، ومحتوى مقررات المرحلة التمهيدية؛ للتأكد من أن مخرجاتها تؤهل الطلبة الذين يلتحقون بالبرنامج في مستوى يتناسب مع احتياجات البرنامج
- ترشيد النصاب التدريسي بما يمنح فرص إضافية لأعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي والتطوير الذاتي
- اعتماد نظام شامل لتتبع استخدام جميع مرافق وموارد الجامعة التعليمية لتقييم مدى الاستفادة منها

- توفير المساندة اللازمة للطلبة المتعثرين أكاديميًّا دون المساس باللوائح التي لا تسمح بتواصل الطلاب المتعثرين لفترات طويلة.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج**.

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

4.1 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن المعايير الأكاديمية للجامعة الخليجية تضمن تخريج "خريج ذي نوعية متميزة". غير أن التقرير والملاحق المساندة لم تشمل توصيفًا واضحًا لسمات الخريجين. وتنصح لجنة المراجعة الكلية بتحديد مواصفات الخريجين المطلوبة. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يسعى إلى تخريج خريجين متمكنين من اكتساب مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، تشمل المعرفة والفهم، ومهارات البرنامج المتخصصة، ومهارات التفكير، والمهارات الأخرى، والتي يتم اكتسابها وتقييم مدى تحققها من خلال المقررات الدراسية. وقد جاء في تقرير التقييم الذاتي أن "أهداف المقررات تصب مباشرة في خدمة أهداف البرنامج"، كما صيغت أهداف البرنامج بطريقة توضح المسار الوظيفي والإنجازات المهنية التي يسعى لتحقيقها من خلال الخريجين. وتلاحظ لجنة المراجعة أن خارطة المهارات وأدوات التعليم والتعلم والتقييم بشكل عام تمكن الطالب من اكتساب المهارات الأساسية المطلوبة في البرنامج.

4.2 لدى الجامعة الخليجية سياسة للمقايسة المرجعية تحدد بشكل واضح نطاق المقايسة، والمؤسسات التي يمكن المقايسة معها، والإجراءات المستخدمة، والوثائق المساندة لها، ومفردات كتابة التقرير. وهي تحثُّ على القيام بمقايسة مرجعية بالشراكة مع المؤسسات التي سيتم المقايسة معها. أما في حال تعذر ذلك، فتسمح السياسة بالقيام بمقايسة غير رسمية عن طريق المعلومات المتوفرة على الإنترنت، ولذا توصي لجنة المراجعة بالقيام بمقايسات مرجعية رسمية. وقد تمت مقايسة البرنامج، بصورة غير رسمية من خلال المعلومات المتوفرة على الإنترنت، مع برامج أخرى لعدد من الجامعات هي الجامعة الأهلية على المستوى المحلي، جامعة ميدل سكس في دبي على المستوى الإقليمي، والجامعة الإسلامية في ماليزيا على المستوى الدولي. وفي هذا النطاق قامت الكلية والقسم بعمل تعديلات على المقررات نتيجةً لهذه المقايسات، وتخص بالذكر ما تم منها على مستوى الكلية من تقليص لعدد المقررات الدراسية اللازمة للتخرج، حتى تتوافق مع الجامعات المماثلة على المستوى المحلي والإقليمي، كما تمت مراجعة المقررات الإلزامية في البرنامج، ودمج بعض المقررات لتقليل التكرار في بعض المساقات كالاقتصاد، والتقارير المالية، وإضافة مقررات جديدة مثل مقرر النظرية

المحاسبية، ونقود وبنوك، ومقرر مشروع التخرج. وإن اعتبرت هذه خطوة إيجابية في تطبيق سياسة المقايسة، فإن اللجنة لاحظت اختصار المقايسة المرجعية، وقصرها على هيكل البرنامج، والخطة التدريسية، ومكونات البرنامج، والمقررات الدراسية، ولم تشمل طرق التعليم والتعلم، والموارد والمصادر التعليمية، وطرق التقييم وعلاقتها بمخرجات التعلم المطلوبة، كما أغفلت المقايسات المرجعية ذكر قبول الطلبة ودعمهم، على الرغم من أنَّ كل هذا منصوصٌ عليه في سياسة المقايسة المرجعية للجامعة. وتأكدت اللجنة من خلال المقابلات عدم القيام بمقايسات لملفات المقررات الدراسية. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء المقايسة المرجعية وفق سياسة الجامعة، وعدم اقتصارها على هيكل البرنامج والخطة التدريسية.

4.3 لدى الجامعة الخليجية سياسات وإجراءات واضحة للتقييم كما ورد في دليل أعضاء هيئة التدريس. ولجنة الامتحانات بالجامعة هي المسئولة عن ضبط عملية تنفيذ الامتحانات. وقد أصدرت هذه اللجنة تعليمات دقيقة تتعلق بالامتحانات للعام الأكاديمي 2010-2011، وهي مبنية على سياسة وإجراءات التقييم، كما أنها سارية إلى هذا اليوم. وتشمل هذه التعليمات قاعات الامتحانات، والدرجات، وتعليمات تتعلق بأسئلة الامتحانات، وتعليمات تنظيمية أخرى. كما ثبت أن هذه الإجراءات مطبقة على أرض الواقع خاصة من ناحية آليات العمل. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن توزيع الدرجات في المقرر معروف لدى الطلبة، وقد تم التأكد من ذلك من خلال المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية، كما يشمل تقييم الطلبة للمقررات الدراسية على سؤال حول عدالة التقييم. وتشير نتيجة استقصاء الطلبة عن سياسات التقييم إلى رضاهم عن سياسات الامتحانات وإجراءاتها. وخلال الزيارة الميدانية، علمت لجنة المراجعة أن مجلس القسم والكلية يقومان بمراجعة درجات كل مقررات البرنامج واعتمادها، وهو الأمر الذي تم التحقق منه من خلال المقابلات، ومحاضر اجتماعات القسم والكلية. وتقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات واضحة للتقييم يتم تطبيقها وقياس رضا الطلبة عنها. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتم فحص ومراجعة سياسات التقييم بشكل منتظم، فعلى سبيل المثال، اعتمدت الكلية تعديل طرق التقييم بحذف الـ 5% المقررة لحضور المحاضرات، وإدراجها في الدرجة المخصصة للمشاركات الصفية، وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه خطوة إيجابية في تحسين عملية التقييم. وقد تأكدت لجنة المراجعة من خلال المقررات الدراسية من تطبيق هذا التعديل في التقييم المعتمد في آخر فصل دراسي. وكما تم ذكره تحت المؤشر (1)، توجد إجراءات مطبقة تتعلق بسياسة تظلم الطلبة. كما أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّه يتم مراجعة

ورقة الامتحانات داخليًّا من خلال المدقق الداخلي ورئيس القسم، ويتم التثبت من التقييم ومدى ملاءمته مع مخرجات التعلم المطلوبة. كما أن توزيع الدرجات في المقرر معروفة لدى الطلبة ومبين في دليل الإرشاد الأكاديمي. لاحظت اللجنة أن غالبية المقررات الدراسية أدرجت التقييم والنسبة لكل تقييم في توصيف المقرر. لكن من خلال مراجعة ملفات المقررات اتضح أن توزيع الدرجات لم يُدرج في عدد قليل من المقررات، وترى لجنة المراجعة أن يكون هذا التوزيع جزءًا لا يتجزأ من المعلومات المدرجة في توصيف كل مقرر.

4.4 يتم ربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة في توصيفات البرنامج، والتي يتم التأكد منها من خلال عملية التدقيق الداخلي، ومركز ضمان الجودة، حيث يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتمُّ مراجعة ورقة أسئلة الامتحانات داخليًّا من خلال المدقق الداخلي ورئيس القسم، كما يتمُّ التأكد من التقييم، ومدى ملاءمته مع مخرجات التعلم المطلوبة. كما يقوم مركز ضمان الجودة بمراجعة ملفات المقررات الدراسية، والتأكد من توافق التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة منها، ويصدر تقارير تتعلق بهذا الشأن. ولتحسين عملية تقييم المخرجات فإنه قد أدخلت سياسة التدقيق الخارجي، والتي تم تفعيلها في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014-2015. وقد تبين من خلال الاطلاع على ملفات المقررات وجود قائمة فحص للامتحانات. كذلك تحتوي ملفات المقررات على خرائط تربط بين مخرجات المقرر، وأدوات التقييم من امتحانات كتابية، ومشروعات، وواجبات يُكلف بها الطلبة. وقد لاحظت اللجنة أن أدوات التقييم تتناسب في عمومها مع مخرجات التعلم المطلوبة، غير أنها رصدت عدم تناسق بعض أدوات التقييم مع المخرجات المطلوب التحقق منها. وترى لجنة المراجعة ضرورة تقييم فاعلية الآليات المستخدمة لتقييم مواءمة أدوات التقييم لمخرجات التعلم المطلوبة.

4.5 لدى الجامعة الخليجية سياسة للاعتدال الداخلي، يتم بموجبها تعيين مدققين داخليين لكل مقرر دراسي، حيث يقوم المدقق، قبل الامتحان بوقتٍ كافٍ، بمقارنة أسئلة الامتحانات مع توصيف المقرر الدراسي ومخرجاته التعلمية المطلوبة؛ للتأكد من مدى تطابقها، إضافةً إلى تحديد مدى الالتزام بأدوات التقييم من حيث جودة محتوى الأسئلة، ومدى سلامتها ووضوحها، وتوزيع الدرجات، وتقييمها للمستويات المختلفة للطلبة، وكتابة رأيه في استمارة معدة لذلك. ويكون عضو هيئة تدريس المقرر مُلْزمًا بإجراء التعديلات المطلوبة على ورقة الامتحان التي يتمُّ اعتمادُها من رئيس القسم.

وقد اقتصرت إجراءات الاعتدال الداخلي على التقييم السابق؛ أي على نص الامتحان، ولم تشمل التقييم اللاحق؛ أي على أجوبة الطلبة بعد أن يتمَّ إسناد درجة إليها. ويرجع ذلك إلى البدء في تطبيق سياسة الاعتدال الداخلي في بداية هذا الفصل. وقد تبين من خلال الاطلاع على ملفات المقررات الدراسية وجود استمارات المدققين الداخليين، وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هذه الاستمارات تشير كلها إلى استيفاء شروط التقييم، وملاءمة الامتحانات لمخرجات التعلم المطلوبة في كل الحالات. وعند الاستفسار عن ذلك الأمر أثناء المقابلات قيل لِلَجنة المراجعة أنَّ الملفات تحتوي على قوائم التحقق النهائية، وأن بعض التعديلات تتمُّ قبل الوصول إلى الصيغة النهائية للامتحان، إلا أنَّها لا تُدوَّن. وترى اللجنة أنه من المهم تدوين التعديلات التي تطرأ؛ نتيجةَ المراجعة الداخلية، وإلا أصبحتِ العمليةُ عمليةً شكليةً كما هي عليه الآن. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتوثيق التعديلات الناتجة عن عملية الاعتدال الداخلي، وبتقييم مدى فاعلية سياسة الاعتدال الداخلي المطبقة في البرنامج.

4.6 وفقًا لسياسة الاعتدال الخارجي، يقوم الممتحن الخارجي للبرنامج بمراجعة والتحقق من عمليات تقييم الطلبة، ومن ثمَّ يقدم تقريره بعد مراجعته لعينة من أوراق أسئلة الامتحانات التي تم تقييمها من قبل عضو هيئة تدريس المقرر؛ للتأكد من رصانة الامتحانات وعملية التصحيح. إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ هذه السياسة إلا اعتبارًا من الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014-2015؛ أي أثناء الفصل الدراسي الذي تمت فيه الزيارة الميدانية للجامعة. وبالتالي لم يتسنَّ لِلَجنة المراجعة الاطلاع على فاعلية تنفيذ هذه السياسة. وإن لم تكن هناك سياسة رسمية للاعتدال الخارجي قبل العام الأكاديمي 2014-2015، فقد استعانت الكلية سابقًا بممتحنين خارجيين للبرنامج؛ لتقييم رصانة التقييم، إضافة لتقييم المفردات الأخرى للبرنامج مثل هيكل البرنامج ومحتواه، وطرائق التعليم والتعلم. وتشجع لجنة المراجعة الكلية على الاستمرار في تطبيق سياسة الاعتدال الخارجي الخاصة بالجامعة، وتقييم فاعلية العملية.

4.7 يستخدم أعضاء هيئة التدريس أدوات مختلفة للتقييم مثل الامتحانات القصيرة، وامتحانات منتصف ونهاية الفصل، وإعداد التقارير الجماعية والفردية، والتدريبات، والواجبات المنزلية، والمهام المكتبية، والمشاركات الصفية. وقد تم التأكد من ذلك من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس، والطلبة والخريجين. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة العديد من ملفات المقررات، وفحص عينات من

أعمال الطلبة المصححة من إجابات دراسية، وامتحانات، وأوراق عمل، ولاحظت اللجنة أنها – وبشكل عام –تتناسب مع مستويات المقررات ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. كما أن التقييم يتسق بشكل عام مع مستوى عمل الطالب، وما يمكن أن يتم توقعه في مقررات مماثلة. كما وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن أدوات التقييم المستخدمة تتمثل في: تقييم القدرة التحليلية، ومهارات التفكير العليا لدى الطالب، ومهارات التخصص من خلال قيام الطلبة بتقديم ومناقشة دراسات جماعية وفردية. أما فيما يخص دراسات الحالة، فقد وجدت لجنة المراجعة أدلة في ملفي مقرري محاسبة التكاليف والتدقيق، واللذيْن يعتبران من المقررات المتقدمة في برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية، على استخدام دراسات الحالة في أعمال الطلبة. غير أن اللجنة لاحظت أن الاعتماد على دراسات الحالة يظل محدودًا، وأن تغطيتها لأهداف التعلم لتحقق المخرجات المطلوبة يقتضي تعميق هذه الحالات. كما لاحظت اللجنة في بعض المقررات أن خريطة المقرر تشير إلى طريقة تقييم تستعمل لقياس مخرج ما لا تكون بالضرورة صحيحة أو معقولة. وعلى سبيل المثال ورد في أحد الامتحانات النهائية، وكان الامتحان ورقيًّا، "تقييم مدى استخدام التكنولوجيا لدى الطالب"، وهذا يتعذر في مثل هذا الوضع. وفي حالة أخرى كان الربط بين المخرج والتقييم غير مباشر وليس واضحا، حيث إنَّ المخرج المراد قياس مدى تحققه هو "إعداد ميزانية عامة"، في حين أن السؤال المطروح يدعو إلى حساب التكلفة. وإن أمكن الربط بين هذا الحساب والميزانية فإنه لا يمكن اعتبار ذلك تقييما لتمكن الطالب من إعداد الميزانية. وعليه توصي اللجنة الكلية بالتوسع في اعتماد دراسات الحالة؛ لضمان تحقيق المخرجات التعلمية المطلوبة للبرنامج، والتأكد من أن طرق التقييم المستخدمة تتناسب ومخرج التعلم المطلوب قياسه في كل المقررات.

4.8 قامت اللجنة بالاطلاع على النتائج النهائية المدرجة في العينات التي تم توفيرها لملفات المقررات، والتي تُبين أن توزيع الدرجات يتوافق مع إنجازات الطلبة. كما أن متوسط المعدل التراكمي لخريجي البرنامج، وإن شابه بعض التوجه لتضخيم الدرجات، فإنه ما زال في الحدود المقبولة. كما أن معدلات التضخم قد قلت خلال السنوات الأخيرة. إضافة إلى ذلك فإن تقييم الطلبة الخريجين كان إيجابيا بشكل عام فيما يتعلق ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية. وقد وثقت الكلية كل ذلك بالملحقات المدرجة، والذي تم التأكد منها خلال الزيارة الميدانية، ولقاء الطلبة الخريجين وأرباب الأعمال. وبشكل عام تقدر اللجنة أن مستوى إنجازات الطلبة يتفق مع الأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ الحدَّ الأدنى للنجاح في المقررات الدراسية

هو 50%. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ عند قيامها بالمقايسة المرجعية للبرنامج (الفقرة 4.2) بمراجعة هذا الحد الأدنى ليتلاءم مع الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات الدراسية المماثلة في جامعات أخرى تطبق نظام الساعات المعتمدة.

4.9 أشار تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الجامعة بدراسة دفعات الطلبة المقبولين، وتشمل الدراسة نسبة الطلبة المقبولين إلى الخريجين الذين أنهوا البرنامج بنجاح، ونسبة الخروج منه، ومعدل تقدم الدفعة. كما تعدُّ بياناتُ مدة الدراسة –بما فيها المعدل، والحد الأدنى، والحد الأقصى –الواردة في تقرير التقييم الذاتي معقولةً، وإن كانت تنحو للأعلى. كما أن نسب الطلبة المتسربين تعتبر معدلاتها ضمن الحدود الدنيا، حيث تصل نسبة استبقاء الطلبة في البرنامج إلى92%. وتقدر لجنة المراجعة نسبة الاستبقاء العالية لطلبة البرنامج.

4.10 تحتوي الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية على مقرر للتدريب العملي (ACC303)، والذي يوجب على الطالب أن يجتاز (200) ساعة تدريب عملي فعلية في مجال المحاسبة والنظم المالية في إحدى المؤسسات. كما يتمُّ تقييمُ أداء الطالب في مقرر التدريب العملي من قبل كل من المشرف العملي، والمشرف الأكاديمي، ولجنة المناقشة، كذلك تُوزَّع درجات تقييم التدريب العملي بنسبة 40% للمشرف العملي، و30% للمشرف الأكاديمي، و30% للجنة المناقشة. وكما بينت ملفات المقرر التي توفرت خلال الزيارة الميدانية، أن هنالك متابعة إدارية وتواصلا بين القسم ومؤسسة التدريب، إلا أنه لوحظ وجود ضعفٍ في التواصل بين القسم ومؤسسة التدريب لمتابعة تحصيل وتقدم الطالب أثناء مراحل العملية التدريبية، وهو الأمر الذي تم التأكد منه خلال الزيارة الميدانية، حيث اتضح من خلال مقابلات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن متابعة الطالب أثناء تدريبه في المؤسسة المعنية قد لا تكون فعلية أو فعالة؛ إذ إنها تتم عبر الهاتف في أغلب الأحيان. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة وتعديل آلية تنفيذ التدريب العملي؛ لضمان وجود إشراف فعلي على محتوى التدريب العملي، ومستوى التنفيذ وطرق التقييم؛ لضمان ممارسة الطالب المتدرب للمهارات التي اكتسبها أثناء الدراسة.

4.11 لدى قسم المحاسبة مجلسٌ استشاريٌّ مُكوَّنٌ من أعضاء هيئة التدريس، وشخصيات متمرسة في مجال المحاسبة والنظم المالية من مؤسسات مرموقة على صعيد مملكة البحرين. كما يحضر المجلس ممثلٌ عن الطلبة بالبرنامج. وقد عاينت لجنة المراجعة محاضر اجتماعات المجلس،

والتقت خلال الزيارة الميدانية بممثلين عنه، تأكدت من خلالها أن المجلس الاستشاري يجتمع دوريًّا، ويقدم اقتراحات للقسم لتطوير البرنامج؛ كي يلبي احتياجات سوق العمل ومساراته. وقد عبر أعضاء هذا المجلس عند لقائهم لجنة المراجعة عن ارتياحهم لما يقدمه القسم من تحسينات على البرنامج تأخذ في الاعتبار مقترحاتهم. غير أن أعضاء المجلس أشاروا إلى ضعف مستوى اللغة الإنجليزية عند الخريجين؛ مما يوجب اتخاذ إجراءات على مستوى المقررات لتحسين اللغة الإنجليزية للخريجين؛ لاحتياجهم لها في العمل بالمملكة. وتقدر لجنة المراجعة الدور الفعال للمجلس الاستشاري للبرنامج.

4.12 قامت الكلية باستطلاع آراء الخريجين وأرباب الأعمال في برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2013–2014، وذلك لمعرفة مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومدى ملاءمة المعرفة والمهارات لمقتضيات العمل. وقد تراوح مستوى رضا أرباب الأعمال بين 75% إلى 80% فيما جاء مستوى رضا الخريجين عاليًا (85%–100%). وقد اتفقت هذه النتائج مع الآراء التي استنتجتها اللجنة عند لقائها الخريجين وأرباب الأعمال أثناء الزيارة الميدانية. وقد أكد أرباب الأعمال على أهمية التدريب العملي، وإدماجه ضمن الخطة الدراسية؛ حتى يتسنى للطالب الحصول على نسبة من الخبرة تؤهله للاندماج بسهولة أكبر في العمل. وتقدر لجنة المراجعة رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج، وترى اللجنة ضرورة قياس الكلية لمستوى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج بصورة منتظمة ومستمرة (الفقرة 8.5 من التقرير)

4.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك آليات تقييم واضحة مطبقة، ويتمُّ مراجعتها باستمرار، كما يُؤخذ بنتائج التغذية الراجعة من الطلبة.
- نسبة استبقاء الطلبة في البرنامج عالية تصل إلى 92%.
- يتفق مستوى إنجازات الطلبة بشكل عام مع الأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- يوجد مجلس استشاري فعال، يساهم في تطوير البرنامج؛ ليلبي احتياجات سوق العمل.
- الخريجون وأرباب الأعمال راضون عن مستوى البرنامج وتخريجيه.

4.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- إجراء مقايسات مرجعية رسمية وفق سياسة الجامعة، وعدم اقتصارها على هيكل البرنامج والخطة التدريسية، وتشمل مقايسة الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات الدراسية
- توثيق التعديلات الناتجة عن عملية التقييم الداخلي، وتقييم مدى فاعلية عملية التدقيق الداخلي المطبق في البرنامج
- التوسع في اعتماد دراسات الحالة في أعمال الطلبة؛ لضمان تحقيق المخرجات التعلمية المطلوبة للبرنامج، والتأكد من أن طرق التقييم المستخدمة تتناسب ومخرج التعلم المطلوب قياسه في كل المقررات
- مراجعة وتعديل آلية تنفيذ التدريب العملي؛ لضمان وجود إشراف فعلي على محتوى التدريب العملي، ومستوى التنفيذ وطرق التقييم؛ لضمان ممارسة الطالب المتدرب للمهارات التي اكتسبها أثناء الدراسة

4.15 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

5.1 توجد سياسات واضحة للجامعة، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى توزيع نسخ مطبوعة منها على عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمستفيدين من الجامعة، إضافة إلى نشرها على موقع الجامعة الإلكتروني. كما أشار التقرير كذلك إلى نشر دليل الإرشاد الأكاديمي للطالب، وتوزيعه على كافة أعضاء هيئة التدريس وتوفيره لهم على الموقع الإلكتروني. وتنشر الجامعة كذلك دليل الطالب الذي يتضمن المبادئ التوجيهية، واللوائح المهمة للطلبة. وقد تأكدت اللجنة من هذه المعلومات من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني وملحقات تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الإضافية، ومقابلة أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وقد سهّل صغر حجم الكلية في سهولة نشر السياسيات والإجراءات. كما تأكدت اللجنة من تطبيق الإجراءات، ومن قيام مركز ضمان الجودة في الجامعة، وممثله في الكلية بمتابعة تطبيق هذه السياسات. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هناك آليات لتنفيذ اللوائح والسياسات المقررة، ولكنها تنقصها الدقة والانتظام في بعض الحالات. حيث إنَّ هناك خللًا في تطبيق سياسة المقايسة المرجعية، وبالمقابل هناك سياسات عديدة منها ما يخص خدمات الطلبة والامتحانات؛ يتم تطبيقها بصورة جيدة ومستمرة. وتقدر لجنة المراجعة توفر السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة البرنامج، واطلاع الموظفين الأكاديميين والإداريين والطلبة عليها، وتطبيقها في أغلب المجالات.

5.2 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام رئيس القسم، بمساعدة مجلس القسم ولجانه، بإدارة تنفيذ البرنامج أكاديميًّا وإداريًّا. وقد تبين للجنة من خلال لقاءات أعضاء هيئة التدريس والطلبة أن البرنامج يدار بطريقة واضحة، وأنَّ القائمين عليه يتحلون بروح المسئولية، كما أن التسلسل الإداري واضح. كما يقيم مركز ضمان الجودة فاعلية إدارة القسم عبر تقارير دورية. وقد اتضح من محاضر اجتماعات القسم، ومتابعة رئيس القسم والعميد للخطوات المقترحة من مركز ضمان الجودة على مختلف المستويات الأكاديمية والادارية أن هذا الأمر معمول به في حدود ونطاق مسئولية كل طرف مشترك. وتقدر اللجنة وجود قيادة فاعلة في إدارة البرنامج وتحمل للمسئولية.

5.3 لدى الجامعة دليلٌ للجودة، تم نشره في العام الأكاديمي 2012–2013، وأُعيد نشره في العام الأكاديمي 2013–2014. يحتوي الدليل على الخطة الاستراتيجية لمركز ضمان الجودة وفعاليات المراجعة البرامجية، وكل الملاحق اللازمة لتنفيذ إجراء الجودة في الجامعة. ويقوم مركز ضمان الجودة بإعداد خطة تنفيذية سنوية تعمم على عمداء الكليات في الجامعة. وقد اتضح من خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة مدى التنسيق القائم بين هذا المركز ومختلف إدارات الجامعة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى متابعة ممثل الكلية لشئون الجودة تنفيذ خطة فعاليات ضمان الجودة في الكلية التي تتضمن التحقق من جودة تطوير البرامج الأكاديمية، ومراجعة الأنشطة، ومتابعة الغرض الذي أنشئت من أجله، وتعزيز ثقافة الجودة، وتطبيق معايير الجودة، وتجميع البيانات والمعلومات، وتقييم الأداء، وتوثيق إجراءات الجودة. وهو الأمر الذي تم التأكد منه من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، إضافة إلى التقارير المرفوعة من ممثل ضمان الجودة في الكلية إلى مركز ضمان الجودة. وعليه تقدر لجنة المراجعة وجود نظام متكامل لضمان الجودة يرتكز على دليل مركز إدارة الجودة، وتتم مراجعته بصورة دورية. ويقوم مركز ضمان الجودة، ضمن اختصاصاته، بتجميع بيانات من كافة المتداخلين في العملية التعليمية من أعضاء هيئة تدريس وطلبة وخريجين. وقد لاحظت اللجنة أن منظومة ضمان الجودة وإن كانت مفعلة فإن فعاليتها تظل محدودة لا لنقص فيها أو في أدائها، وإنما لمحدودية العدد الذي تشمله في أي وقت من الأوقات. فأعداد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجون ظلت محدودة؛ مما يضعف من قيمة الاستنتاجات التي يمكن استخراجها من تنفيذ منظومة الجودة. كما لاحظت لجنة المراجعة أن للجامعة إجراءات واضحة في ضمان الجودة، غير أن تطبيقها ليس منتظمًا. ويرجع هذا حسب رأي اللجنة إلى البدء المتأخر في تطبيق بعض السياسات المهمة؛ إذ إن كثيرا منها لم يتم تطبيقه حتى 2014، وقليل منها قبل 2013. وعليه توصي لجنة المراجعة بمزيد من الدقة والانتظام في تنفيذ السياسات والإجراءات التي تخص ضمان الجودة.

5.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام مركز ضمان الجودة في الجامعة بنشر وشرح مفاهيم ضمان الجودة لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية من خلال طرق متنوعة تشمل تنظيم ورش عمل وحلقات دراسية، والنشر على الموقع الإلكتروني للجامعة؛ مما يمكن المتصفحين من معرفة المعلومات اللازمة عن الأهداف من منظومة الجودة وكيفية تطبيقها. كما يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس في عملية التقييم الداخلي، وفي إعداد تقارير التقييم. وقد لمست اللجنة من خلال مقابلة أعضاء

هيئة التدريس، وبعض أعضاء الهيئة الإدارية حسن انتشار ثقافة الجودة وإدراك الموظفين لأهميتها، ومساهمتهم في ضمانها. وعليه تقدر لجنة المراجعة إلمام الموظفين الإداريين والأكاديميين بمفاهيم الجودة وإجراءاتها بالكلية ودورهم في ذلك.

5.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود مسار لطرح البرامج الجديدة يبدأ بتوصيات القسم العلمي المستندة إلى احتياجات سوق العمل، والمبنية على توصيات المجلس الاستشاري، والممتحن الخارجي، واستطلاعات أرباب الأعمال والطلبة والخريجين. وإن لم يكن هناك أي طرح لبرامج جديدة؛ نظرًا لوضع القبول في الجامعة. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية أن أعضاء هيئة التدريس على دراية بهذه الإجراءات. وتنصح لجنة المراجعة الجامعة بتوثيق هذه الإجراءات.

5.6 يشتمل دليل مركز ضمان الجودة لسنة 2013-2014، على ترتيبات مراجعة البرامج بما فيها الإجراءات والنماذج المعتمدة والأطراف المشتركة. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة الخليجية بدأت في إجراء تقييم سنوي لبرامجها منذ العام الأكاديمي 2010-2011، وأشار التقرير إلى أن قسم المحاسبة والمالية قد أجرى عملية التقييم السنوي للبرامج، والتي نتج عنها إعداد تقرير التقييم الذاتي مع خطة التحسين التي طبقت في سنة 2011-2012. كما يقوم مركز ضمان الجودة بمتابعة خطة التحسين، وإجراء استطلاعات؛ لتقيم رضا الطلبة عن المقررات. وذكر تقرير التقييم الذاتي قيام الممتحن الخارجي بمراجعة البرامج من حيث الهيكل، والساعات المعتمدة، وأدوات التقييم، وأعمال الطلبة؛ للتأكد من كونها متكافئة مع برامج مماثلة تقدم في مؤسسات تعليمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وأخيرا أشار التقرير إلى المجلس الاستشاري للقسم الذي يجتمع مرة واحدة لكل فصل دراسي؛ لغرض تطوير البرنامج، حيث يُقدم تغذيةً راجعةً يُستفاد منها في مراجعة البرنامج. وقد اطلعت اللجنة على تقرير مراجعة البرنامج، المؤرخ في 25-3-2014، كما لمست اللجنة مشاركة المجلس الاستشاري بطريقة فعالة. وتشجع لجنة المراجعة الكلية على الاستمرار في مراجعاتها السنوية للبرنامج.

5.7 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود سياسة تنص على مراجعة البرامج كل خمس سنوات. وقد تمت فعلا مراجعة البرنامج اعتمادًا على عدة جهات داخلية وخارجية منها أعضاء هيئة التدريس، والطلبة والمقايسات المرجعية، والمجلس الاستشاري، والذي تأكد من خلال مقابلة أعضائه أنه أدى دورًا

مهمًّا في عملية التطوير. كما تمت الاستفادة من الممتحن الخارجي. لكن لم يتم التواصل المنتظم والفعال مع أرباب الأعمال؛ من أجل الاستفادة منهم في تطوير البرامج. كما ترى اللجنة أنه لم يتم الاستفادة من المقاييسات المرجعية إلا بقدر محدود ركز أساسا على عدد الساعات المطلوبة، وهيكل البرنامج وما يحتويه من مقررات. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بضرورة الاستفادة من التغذية الراجعة الداخلية والخارجية بصورة أكثر عمقًا عند القيام بالمراجعة الدورية للبرنامج.

5.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى الاستفادة من آراء الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجين، وأرباب الأعمال، إضافة إلى توصيات المجلس الاستشاري والممتحن الخارجي في ضمان جودة ما يقدمه البرنامج. كما يشير التقرير إلى أنه يتم إبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج التغذية الراجعة من خلال الاجتماعات (اجتماع العميد مع الطلبة، واجتماعات القسم، والمجلس الاستشاري، ومجلس الكلية). كما يتم وضع نتائج استطلاعات تقييم المقرر الدراسي على الموقع الإلكتروني للجامعة؛ ليطلع عليها جميع الأطراف ذات العلاقة. وقد تمكنت اللجنة من الاطلاع على عدة أدلة على حصول الكلية على التغذية الراجعة مثل نتائج استطلاعات رأي الطلبة، ورأي الخريجين، وتقارير المقيم الداخلي والممتحن الخارجي. كما تمكنت من لقاء أعضاء المجلس الاستشاري، والحديث إلى الممتحن الخارجي، وقد تم التأكد من الاستفادة من هذه التغذية الراجعة في مراجعة البرنامج، وملفات المقررات الدراسية، وأدوات ضمان الجودة. وتقدر اللجنة وجود آليات متنوعة داخلية وخارجية؛ للحصول على التغذية الراجعة من المعنيين بالبرنامج والاستفادة من نتائجها. في المقابل لاحظت اللجنة أن العلاقة مع أرباب الأعمال غير منتظمة؛ إذ تم استقصاء آرائهم مرة واحدة. كما أن طرق الاستفادة من آراء الخريجين تحتاج إلى مزيد من التنوع حتى لا تنحصر في الاستطلاعات فقط. ولذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بقياس آراء أرباب الأعمال بطرق أكثر انتظاما وفاعلية، وبتنويع طرق التواصل مع الخريجين.

5.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الجامعة –غالبًا –بتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الإدارية من خلال الاستبانات. وقد أشار التقرير إلى تقديم الجامعة العديد من البرامج التطويرية، وورش عمل. إذ شارك أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الإدارية والمالية في ورشات عمل تُعقد من قبل مركز الاستشارات والإرشاد المهني بالتعاون مع مركز ضمان الجودة بالجامعة. وتقدم وحدة التعليم الإلكتروني تدريبات حول التعليم الإلكتروني، وجعله أداة دعم تدريسية

تشمل كيفية تصميم الموقع الإلكتروني واستخدام المكتبة الإلكترونية (الرقمية)، ودورات في نظام التعليم الإلكتروني (MOODLE)، والتدريب على استخدام اللوحات الذكية. كما شارك أعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات علمية، وفي ورش عمل في مملكة البحرين وخارجها. وترصد الجامعة منحًا مالية للنشر العلمي. وقد أبدى أعضاء هيئة التدريس رضاهم عما يقدم من دورات تدريبية وبرامج تطوير. وبشكلٍ عام، تقدر لجنة المراجعة قيام الكلية بتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الإدارية، واتباعها لسياسات وإجراءات تعمل على التطوير المهني للموظفين الأكاديميين والإداريين.

5.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى مواكبة سوق العمل من خلال المجلس الاستشاري، واستطلاعات أرباب الأعمال والخريجين والمنشورات المتاحة. وقد استفاد برنامج بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية من هذه المصادر بإحلال مقررات جديدة مثل "نظرية المحاسبة"، و"المحاسبة الحكومية"، و"نظم معلومات محاسبية، إلا أنه ليست هناك دراسات أو تقارير تفصيلية عن احتياجات سوق العمل، وما يستلزم ذلك من تغييرات على مستوى البرنامج. وفي استفسار لجنة المراجعة عن هذا في المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية، كان الرد هو التركيز على دور المجلس الاستشاري، وهذا غير كافٍ. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية باعتماد طرق وآليات أكثر علمية ورسمية لدراسة حاجات سوق العمل.

5.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة البرنامج؛ يطلع عليها الموظفون الأكاديميون والإداريون، والطلبة ويتم تطبيقها في أغلب المجالات.
- توجد قيادة فاعلية في إدارة البرنامج وتحمل المسئولية.
- هناك نظام متكامل لضمان الجودة يستند إلى دليل مركز إدارة الجودة، ويتم مراجعته بصورة مستمرة.
- الإداريون والأكاديميون ملمون بمفاهيم الجودة وإجراءاتها بالكلية ودورهم في ذلك.
- هناك آليات متنوعة داخلية وخارجية؛ للحصول على التغذية الراجعة من المعنيين بالبرنامج.

- تقوم الجامعة بتقديم دورات تدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الإدارية، كما توجد سياسات وإجراءات تعمل على التطوير المهني للموظفين الأكاديميين والإداريين.

5.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تنفيذ السياسات والإجراءات التي تخص ضمان الجودة بصورة أكثر انتظامًا ودقةً
- الاستفادة من التغذية الراجعة الداخلية والخارجية بصورة أكثر عمقًا عند القيام بالمراجعة الدورية للبرنامج
- قياس آراء أرباب الأعمال بطرق أكثر انتظاما وفاعلية، وتنويع طرق التواصل مع الخريجين
- اعتماد طرق وآليات أكثر علمية ورسمية لدراسة حاجات سوق العمل.

5.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية لعام 2012*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج المحاسبة والنظم المالية الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية في الجامعة الخليجية جدير بالثقة.